العدد 1676 - السنة السادسة
الإثنين 24 ذي القعدة 1434 - الموافق 30 سبتمبر 2013
Monday 30 September 2013 - No.1676 - 6th Year
الاقتصادية الصباح

انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي

«كونا»: انخفض سعر صرف الدولار الامريكي أمام الدينار الكويتي امس ليسجل 0.282 دينار كما انخفض سعر صرف اليورو مقابل الدينار الى 0.382 دينار مقارنة بأسعار يوم الخميس الماضي.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الالكتروني ان سعر صرف الجنيه الاسترليني ارتفع الى 0.456 دينار في حين استقر سعر صرف الين الياباني دون تغيير عند مستوى 0.003 دينار بينما ارتفع سعر صرف الفرنك السويسري الى 0.312 دينار.

وشهدت الساحة الامريكية العديد من الاحداث حيث كانت البيانات الإقتصادية التي شهدتها البلاد خلال الأسبوع الماضي غاية في الاهمية ابرزها هو تقرير الناتج المحلي للربع الثاني وتقرير الدخل الامريكي.

الدولار بقي على حاله متأثراً بـ «الموجة»

«الوطني»: مخاطر التخلف عن سداد الديون تهدد الأسواق العالمية

تطرق «الوطني» في تقريره إلى مخاطر التخلف عن سداد الديون التي تهدد الأسواق فقال ان مؤشر الدولار الامريكي بقي على حاله حيث تراوح ما بين 80.65 و80.11، مع العلم ان اتجاه العام للمؤشر قد تاثر سلباً بمخاطر التخلف عن سداد الديون وذلك الى جانب عدم وضوح موقف البنك الاحتياطي الفدرالي حيال برنامج التيسير الكمي، وبالتالي فإن اهتمام المستثمرين حاليا اصبح متركزا على الاجتماعات القادمة التي سيعقدها البنك الفدرالي في 29 - 30 أكتوبر وفي 17 - 18 ديسمبر، بالرغم من ان قسم كبير من السوق يتوقع الا يقوم البنك الفدرالي بتعديل برنامج الحوافز قبل أوائل عام 2014.

من ناحية أخرى، صرّح محافظ البنك الاحتياطي الفدرالي ايفانز انه سيتوفر لديه رؤية أوضح عن الوقت المناسب لتعديل برنامج الحوافز مع حلول يوم الـ30 من أكتوبر وذلك بعد صدور المعطيات الخاصة بالناتج المحلي الاجمالي للربع الثالث.

واضاف: رفض الجمهوريون من المجلس النواب الامريكي الموافقة على طلب الرئيس باراك اوباما لرفع سقف الدين العام من اجل تفادي التخلف عن سداد الديون، وهو الامر التي قد يتهدد عملية التعافي الاقتصادي للبلاد في حال حدوثه، حيث ان الدين العام للولايات المتحدة قد وصل الى اعلى مستوياته على الاطلاق عند 16.7 تريليون دولار امريكي. وبحسب ما افاد به وزير الخزينة الامريكي جايكوب لو، فإن المال سينفذ في خزينة الولايات المتحدة مع حلول 17 اكتوبر وسيكون بحوزتها أقل من 30 مليار دولار امريكي نقدا وذلك في حال لم يتمكن الكونغرس من المصادقة على مشروع القانون الخاص بالانفاق.

ومضى: وفي المقابل، شهد السوق تباينا في المؤشرات الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية، فقد تراجع مؤشر ثقة المستهلك بعض الشيء، أما مؤشر القطاع الصناعي ما يزال قويا، في حين ان مؤشر عدد مطالبات تعويضات البطالة قد تراجع الى أدنى مستوى له منذ عام 2008 وهو الامر الذي يشير الى ان النشاط الاقتصادي الامريكي يشهد تحسنا ضمن وتيرة معتدلة.

اما على الساحة الاوروبية، أعلن محافظ البنك المركزي الاوروبي ماريو دراغي أمام البرلمان الاوروبي عن استعداده لطرح عملية جديدة لإعادة التمويل على المدى الطويل في حال استلزم الامر وذلك من اجل المحافظة على بيئة اقتصادية بمعدلات فائدة منخفضة. فضلاً عن ذلك، فإن المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الالماني وهو الاقتصاد الاكبر في اوروبا كانت ايجابية بالفعل وخاصة تلك المتعلقة بقطاع الاعمال والتصنيع بالاضافة إلى مؤشرات ثقة المستهلك.

وتابع: كما ان السوق شهد اخبارا ايجابية قادمة من الشرق الاقصى حيث ارتفع مؤشر القطاع الصناعي الصيني الى اعلى مستوى له خلال الاشهر الستة الاخيرة، في حين أن الصادرات اليابانية فقد ارتفعت بنسبة 14.7 في المئة سنويا. كما شهدت اليابان ارتفاعاً في مؤشر CPI بشكل فاق التوقعات وذلك من 0.7 في المئة إلى 0.9 في المئة ، ما يدل على ان برنامج التيسير الكمي الياباني يساعد البلاد على تجاوز الظروف الاقتصادية الحالية الصعبة.

من ناحية أخرى، تراوحت تداولات زوج العملات اليورو/الدولار الامريكي ما بين 1.3460 و1.3556 وذلك في انتظار الاجتماع المقبل الذي سيعقده البنك المركزي الاوروبي خلال الاسبوع القادم، اما زوج العملات الدولار الاسترالي والدولار الامريكي فقد سار على الخطى نفسها حيث تراوحت التداولات ما بين 0.9295 وبين 0.9460 وذلك قبيل اجتماع البنك المركزي الاسترالي مع حلول الاسبوع القادم. وفي المقابل، بلغت ايرادات السندات الحكومية الامريكية نسبة 2.6 في المئة بسبب توجه المستثمرين نحو الاستثمارات الاكثر أمانا في السوق.

وزاد: تراجع مؤشر ثقة المستهلك الامريكي من 81.8 خلال شهر اغسطس ليصل إلى 79.7 وذلك دون حد 79.9 المتوقع، وحيث ان التراجع في المؤشر يعود الى المخاوف المتعلقة بسوق العمل وحجم الايرادات، اما تقييم المستهلكين للمناخ الاستثماري وظروف سوق العمل فقد كانت اكثر ايجابية، خاصة وان الظروف الاقتصادية عامة قد شهدت تحسناً معتدلاً، الا ان المستهلكين غير متأكدين مما اذا كانت وتيرة التحسن ستبقى على حالها خلال الاشهر القادمة.

وارتفع عدد طلبات الشراء للبضائع المصنعة خلال شهر اغسطس وهو ما يشير الى التحسن الذي يشهده القطاع الصناعي خلال الربع الثالث، فقد ارتفع عدد طلبات الشراء بنسبة 0.1 في المئة خلال الشهر الماضي وذلك بعد ان تراجع بنسبة 7.4 في المئة خلال شهر يوليو بسبب تراجع الطلب على الطائرات، أما التقارير المتعلقة بطلبات الشراء الخاصة بالجهات غير العسكرية وباستثناء الطائرات فقد سجلت ارتفاعاً بنسبة 1.3 في المئة وذلك بعد شهرين متتاليين من التراجع.

ارتفعت مبيعات المساكن الجديدة في الولايات المتحدة الامريكية خلال شهر اغسطس الا انها ما تزال عند ادنى مستوياتها للعام الحالي، وهو الامر الذي يدل على ان الارتفاع الحاد في معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الاقتصاد الامريكي، فقد ارتفعت المبيعات بنسبة 7.9 في المئة ليصل العدد الاجمالي الى 421.000 وحدة سكنية سنوياً وذلك بعد ان بلغ العدد 390.000 وحدة سكنية خلال الشهر السابق، اما الرهونات العقارية فقد ارتفعت بقوة مع بداية شهر مايو تبعا لاعلان البنك الفدرالي انه قد يقوم بتعديل حجم برنامج الحوافز وذلك بعد تراجع اسعار الرهونات العقارية، الا ان تراجع البنك الفدرالي عن تعديل برنامج الحوافز قد شكل مفاجأة للسوق وذلك بعد ان اعلن الاسبوع الماضي بانه سيؤجل القيام بهذه الخطوة الى فترة لاحقة.

وتراجع عدد الاميركيين المتقدمين للحصول على طلبات تعويضات البطالة وذلك الى ادنى مستوى له منذ عام 2008، حيث ان التحسن في المعطيات الاقتصادية المتعلقة في سوق العمل والتي فاقت التوقعات قد دعمت موقف البنك الاحتياطي الفدرالي لتعديل برنامج الحوافز، فقد تراجع عدد مطالبات تعويضات البطالة بمقدار 5.000 مطالبة ليصل العدد الاجمالي الى 305.000 مطالبة. هذا وقد افاد البنك الفدرالي انه قد احجم عن تعديل برنامج الحوافز بسبب تخوفه من سوق العمل الذي ما يزال ضعيفاً، بالرغم من ان محافظ البنك الفدرالي بين برنانكي قد اشار كذلك الى تخوف المشرعين من المداولات التي يشهدها الكونغرس فيما يتعلق بالسياسة النقدية المتبعة، فسيحتاج الكونغرس الامريكي الى رفع سقف الدين العام الحكومي مع حلول منتصف شهر اكتوبر ولا فإن البلاد قد تواجه خطر التخلف عن سداد ديونها.

وشهد الاقتصاد الامريكي نمواً اقتصادياً اسرع من النمو المتحقق خلال الربع الثاني وهو ما يدل على قدرة البلاد في تخطي الاقتطاعات في الميزانية والتي ترافقت مع ارتفاع في الضرائب، وبالتالي فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بنسبة سنوية بلغت 2.5 في المئة للفترة الممتدة ما بين شهري ابريل ويونيو.

وارتفع مؤشر Ifo لمناخ الاعمال الالماني للشهر الخامس على التوالي خلال شهر سبتمبر وهو ما يدل على استمرار عملية التعافي الاقتصادي في منطقة اليورو، فقد ارتفع المؤشر من 107.6 خلال اغسطس ليصل إلى 107.7 خلال الشهر الحالي، واقل بقليل من الحد المتوقع عند 108.0. تجدر الاشارة الى استفادة المانيا من تدني نسبة البطالة الى ادنى مستوياتها خلال العقدين الاخيرين وذلك مع نهاية فترة الركود الاقتصادي الاطول في تاريخ منطقة اليورو، هذا وان الحكومة الالمانية تعتمد بقوة على الطلب المحلي لدعم عملية النمو الاقتصادي هذا العام خاصة مع التراجع الحاصل في حجم الصادرات.

وشهد القطاع الخاص الالماني تحسنا لا باس به خلال شهر سبتمبر هو الاسرع منذ شهر يناير، فقد اشار مؤشر PMI لقطاع الخدمات الالماني الى امكانية ان يتحسن الاقتصاد الالماني من جديد خلال الربع الحالي، فقد ارتفع مؤشر PMI من 53.5 خلال اغسطس ليصبح عند 53.8. تجدر الاشارة إلى ان الاقتصاد الالماني، وبعد ان تراجع خلال الربع الرابع من عام 2012 قد تمكن من النهوض من جديد مع حلول شهر ابريل وذلك بنسبة 0.7 في المئة ، نتيجة لارتفاع حجم الطلب المحلي.

وارتفع خلال الاسبوع الماضي مؤشر ثقة المستهلك الالماني وذلك الى اعلى مستوى له خلال فترة السنين الست الاخيرة خاصة وان معدلات الفائدة المنخفضة الى مستويات قياسية قد شجعت الجميع على الشراء، ليرتفع مؤشر GfK لثقة المستهلك لشهر اكتوبر الى 7.1 بدلاً من حد 6.9 المتوقع. من ناحية أخرى، تشير كافة استطلاعات الرأي الاخيرة في المانيا الى ان المستهلكين الالمانيين يتوقعون ان يشهد اقتصاد البلاد المزيد من النمو.

وصرح ماريو دراغي في خطاب ألقاه امام البرلمان الاوروبي انه على استعداد بالقيام بكل ما يلزم ووصولا حتى الى برنامج عمليات اعادة التمويل الطويل الاجل من اجل المحافظة على استقرار الاسواق المالية للمدى القريب وعند المستوى الذي يضمنه البنك المركزي الاوروبي من خلال تقييمه لمستويات التضخم على المدى المتوسط، كما أشار دراغي الى ان البنك المركزي الاوروبي يراقب عن كثب ومنذ فترة طويلة تأثيرات الناجمة عن المستويات المتدنية من الفائدة، وسيقوم بكل ما يلزم من اجل التصدي لكافة المخاطر التي قد تنجم عنها. وحرصا من دراغي لضمان قدرة البنوك للحصول على التمويلات، قدم دراغي برنامج عمليات مدته 3 سنوات والذي من شانه ان يقدم ما يفوق 800 مليار يورو من السيولة النقدية.

الناتج المحلي الاجمالي الاخير في المملكة المتحدة

ارتفع الناتج المحلي الاجمالي في المملكة المتحدة في اقوى ارتفاع له خلال السنوات الثلاث الاخيرة وذلك بفضل التغيير الضريبي الجديد، الا ان الاستثمارات في قطاع الاعمال قد شهدت بعض التراجع مؤديا الى بعض التساؤلات حيال عملية التعافي الاقتصادي في البلاد، فقد حقق الناتج المحلي الاجمالي نموا بلغ نسبة 0.7 في المئة وهو ما يعتبر النمو الربعي الاقوى التي تشهده البلاد منذ عام 2010.

وشهد القطاع الصناعي الصيني خلال شهر سبتمبر نموا هو الاعلى منذ 6 اشهر وذلك على اثر ارتفاع الطلب الاجنبي والمحلي في البلاد، فقد ارتفع مؤشر HSBC لمدراء المشتريات في الصين من 50.1 الى 51.2، مع العلم ان معدل النمو المستهدف الذي وضعته الحكومة الصينية قد بلغ نسبة 7.5 في المئة هذا العام، وهو النمو الاقتصادي الادنى في البلاد خلال فترة العقدين الاخيرين. وبالرغم من تخوف بعض المستثمرين من عدم قدرة الصين على تحقيق المعدل المستهدف/ الى ان المسؤولين الرسميين في البلاد متفائلين حيال هذا الامر.

ارتفاع الصادرات اليابانية

شهد الشهر الماضي ارتفاعاً في حجم الصادرات اليابانية وذلك بنسبة 14.7 في المئة عن العام الذي سبقه وبالتالي فقد سجلت الارتفاع الاسرع لها منذ 3 سنوات، وحيث ان هذا الارتفاع الذي فاق التوقعات قد أتى كنتيجة لتراجع سعر الين الياباني بالاضافة الى ارتفاع حجم الطلب العالمي، وهو الامر الذي تسبب بارتفاع في عدد الشحنات البحرية التي تضم السلع اليابانية نحو الاسواق، الا ان اقتصاد البلاد قد سجل هذا الشهر عجزا في الميزان التجاري للشهر الـ14 على التوالي، وهو فترة العجز الاطول زمنا في تاريخ البلاد منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي. بالاضافة إلى ذلك، ارتفع حجم الواردات خلال شهر اغسطس بنسبة 16.0 في المئة عن العام السابق بسبب ارتفاع الواردات من النفط الاحفوري نتيجة لاقفال عدد من مفاعلات الطاقة النووية في البلاد، وبالتالي فإن حجم العجز قد بلغ 960.3 مليار ين ياباني.

الاسواق العالمية .. تترقب

السوق الأمريكي شهد تباينا في المؤشرات الاقتصادية

أخبار إيجابية قادمة من الشرق الأقصى

«المركزي الأوروبي» أعلن استعداده لطرح عملية جديدة لإعادة التمويل

تناولت آخر المستجدات في وسائل منع وملاحقة المتجاوزين

«بيتك»: ورشة عمل للموظفين عن قوانين وسبل مكافحة غسيل الأموال

نظم بيت التمويل الكويتي «بيتك» ورشة عمل لاعداد من موظفيه حول قوانين مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، تنفيذا لبرنامج مستمر لتدريب الموظفين يقوم به البنك لدعم وتطوير قدرات موظفيه، وتماشيا مع متطلبات وتعليمات الجهات الرقابية وتطور التشريعات المصرفية الدولية.

ويقوم «بيتك» بتنفيذ برنامج مستمر لتدريب الموظفين لضمان المامهم بمتطلبات مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، والمتطلبات المتعلقة بالعناية الواجبة، والإخطار عن أي معلومات مشبوهة.

وتناولت ورشة العمل مواضيع شملت كافة الانظمة والقوانين والتشريعات التي تستهدف مكافحة الظواهر السلبية، وابراز اثارها المدمرة على الاصعدة كافة، في ما يتعلق بالعمليات المصرفية.

ويحرص «بيتك» على دعم وتطوير قدرات موظفيه، للوقوف على آخر التطورات، وأبرز المستجدات في هذا المجال، الذي أصبح يحظى باهتمام ومتابعة على مختلف المستويات، ويقوم بتأهيلهم وتوعيتهم بشكل دائم ودوري بالآثار الضارة لغسيل الأموال، على الاقتصاد الوطني والعالمي وعلاقات الدول ، بعدما أصبحت هذه القضية إحدى أولويات السلطات التشريعية والقانونية والرقابية المصرفية على مستوى العالم.

وأوضحت ورشة العمل الكثير عن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق إيداع أو تحويل أو التعامل مع الأموال الناتجة من عمليات مشبوهة المصدر، أو غير مشروعة مع مؤسسات مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال، وإكسابها صفة الشرعية، أوتملك الأموال غير المشروعة، أو حيازتها أو استخدامها وتوظيفها بأي وسيلة من الوسائل، لشراء أموال منقولة أو غير منقولة، أو للقيام بعمليات مالية كي تبدو مشروعة ونظيفة.

موظفو «بيتك» في ورشة العمل

حسب تصنيف مجلة «آسيان بانكر»

«أبوظبي الوطني»..: أقوى ميزانية عمومية في الإمارات

صنفت مجلة «آشيان بانكر» بنك أبوظبي الوطني كأقوى ميزانية عمومية لبنك في دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 2013» الأمر الذي يؤكد مكانة البنك المالية وريادة أعماله وربحيته على المدى الطويل.

ويعتمد تصنيف مجلة «آسيان بانكر» السنوي، لأقوى البنوك من حيث الميزانية العمومية على معايير تفصيلية وشفافة والتي تحدد نمو الميزانية العمومية، وبيان المخاطر والربحية، وجودة الأصول والسيولة. ويستخدم المستثمرون والمحللون ووسائل الإعلام هذا التصنيف لتقييم القوة المالية للشركات والمؤسسات.

قال اليكس ثيرسبي، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني: «يؤكد التصنيف متانة الأسس التي يرتكز إليها بنك أبوظبي الوطني وقدرتنا على النمو والتأثير- بصفتنا المؤسسة المالية الرائدة- في زيادة التبادل التجاري وتدفق الاستثمار في المنطقة التي تربط بين الغرب والشرق والتي تمتد من غرب افريقيا إلى شرق آسيا.» كما عبر عن شكره لمجلة «آسيان بانكر» لإعدادها التصنيف الجديرة بالاهتمام وسعادته في أن يتم تكريم انجازات البنك من خلال إدراجه في تصنيف يستند إلى تقييم كمي دقيق. وأضاف: «نهدف للاستفادة من نقاط القوة وثقة السوق بنا لمواصلة النمو والتوسع.» وفي أغسطس الماضي، صنفت مجلة «غلوبال فاينانس» بنك أبوظبي الوطني ضمن البنوك الـ 50 الأكثر أمانا في العالم وذلك للسنة الخامسة على التوالي، والبنك الأكثر أماناً في الشرق الأوسط.

وبنك أبوظبي الوطني حاصل على التصنيف الائتماني A+/A-1 للأمدين القصير والطويل من ستاندرد آند بورز، و Aa3/P1 من موديز و AA-/F1+من فيتش و A+ من وكالة التصنيف والاستثمار المعلوماتي اليابانية «آر آند بي» . و AAA للأمدين الطويل والقصير من وكالة «رام» الماليزية، الأمر الذي يعد من أفضل التصنيفات الائتمانية ضمن المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط.

بالإضافة لقدرة البنك على الحفاظ على تصنيفات ائتمانية قوية، يواصل تحقيق أداء مالي متميز، ففي عام 2010، أصبح بنك أبوظبي الوطني اول بنك إماراتي تتجاوز صافي أرباحه المليار دولار أمريكي.

رئيس البنك يتسلم الجائزة

وقال عبدالله محمد صالح عبدالرحيم، نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك أبوظبي الوطني إن «مكانة بنك أبوظبي الوطني الرائدة تأتي نتيجة لإتباعه سياسات حكيمة في إدارة وأداء أعماله المصرفية والتزامه باستخدام موارده لمساعدة عملائه. وتتيح متانة الموارد المالية للبنك تعزيز أعماله وتوسعاته.» ويستند تصنيف مجلة «آسيان بانكر» إلى التقييم الكمي للأداء المالي للبنوك العاملة في آسيا الباسيفيكي والشرق الأوسط. واعتمد التصنيف على ستة مؤشرات هي حجم الأصول نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي، ونمو الميزانية العمومية من صافي القروض والودائع، وإدارة مخاطر العمليات، والربحية والاستدامة، وقوة وجودة القروض، وسيولة الأصول لتلبية الأحداث التي تتطلب التدفق النقدي.

«التجاري» يعلن أسماء الفائزين في حساب «النجمة»

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة صقر المناعي، وقد فاز كل من:

فايز غازي عايد العنزي، محسن محمد شبانكاره، عصام خلف عثمان قاسم، عبدالعزيز حيدر غلوم الطالب، فاطمة حيدر علي مغناطيس، بجائزة قيمتها 7000 دينار كويتي لكل منهم.

ويتميز حساب النجمة الجديد بتأهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قدرها 7000 دينار كويتي، لينفرد البنك التجاري بتقديم اكبر جائزة سحب يومي، بالإضافة إلى أربعة سحوبات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100,000 دينار كويتي تقام في العيد الوطني والتحرير، عيد الفطر، وعيد الأضحى المبارك بالإضافة إلى ذكرى تأسيس البنك في 19 يونيو.

يفتح حساب النجمة بمبلغ 500 د.ك. والتأهل لدخول السحب اليومي بعد فترة أسبوع وسحوبات المناسبات بعد فترة شهرين، علما بأن حساب النجمة يمنح عملائه اكبر عدد من الفرص للربح حيث يحصل العميل على فرصة للربح مقابل كل 25 د.ك. تبقى في الحساب بدلا من 50 د.ك. و«التجاري» ينتهز هذه الفرصة ليهنئ جميع الفائزين في سحب النجمة ، علما بانه سيتم قيد الجوائز النقدية إلى حسابهم في البنك. كما تتوجه بالشكر لوزارة التجارة والصناعة على تعاونهم الدائم وإشرافهم الفعال على عمليات السحب التي تمت بسلاسة ونظام.

حساب النجمة